Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.2024.1112

قياس أثر الموازنة العامة في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)

پەخشان محمد روستم، كامران قادر يعقوب، ياسين عبدالرحمن احمد

بەشی تەکنیکی ژمێریاری، کۆلێژی تەکنیکی کارگێڕی، زانکۆی پۆلیتەکنیکی سلێمانی، هەرێمی کوردستان – عێراق

Article Info

Received	November, 2023
Revised	November, 2023
Accepted	December, 2023

Keywords

الموازنة العامة، الميزان التجاري، نموذج ARDL

Corresponding Author

paxshan.rustem@spu.edu.iq
kamaran.qader@spu.edu.iq
yaseen.ahmed@spu.edu.iq

ملخص:

يهدف البحث الى:تحليل مسار الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة **(2004-2022)** وللوصول الى هدف البحث,تم استخدام المنهج (الاستنباطي) لتوظيف المفاهيم والنظريات لعملية التحليل فضلاً عن المنهج (الاستقرائي) من أجل توظيف النماذج الأحصائية والاسلوب (التحليلي - القياسي),(باستخدام برنامج **E-views 12**) وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات، منها تأثير واضح وكبير للأسعار النفط على الموازنة العامة بأرتفاعها وانخفاضها بتأثير أيجابي وسلبي على جانبي الموازنة العامة. وا تضح ايضاً أن هناك علاقة طردية بين كافة المتغيرات المبحوثة مع معدل الصادرات والأستيرادات وهذا النتائج تتوافق مع النظرية والمنطق الاقتصادي.

المقدمة:

ان من بين اخطر المشاكل التي تواجه الدول الريعية هو غياب القدرة على ادراك حقيقه اوضاعها المالية ومقتضيات تعديلها بالاتجاه الصحيح, اذ غالبا ما تنساق هذه الدول نحو التوسع في الانفاق لتأثرها بفوائض المالية التي يوفرها الريع النفطي متناسية او متجاهلة حالة التذبذب التي تصيب مواردها المالية بين الحينة والاخرى بسبب تراجع اسعار النفط العالمية .اذ تتسم حالة الموازنة العامة في البلدان النفطية بعدم الاستقرار بسبب التقلبات في اسعار النفط في الوقت الذي تكون فية نفقات هذه البلدان غير مرنة بما يكفي لاحداث تغيرات تتلائم مع وضع الموازنة الجديد , اذ يعتمد العراق في موازنته العامة على ايرادات متأتية من الخارج , وذلك لإعتماد الاقتصاد العراقي في إيراداته على النفط الامر الذي جعله يعيش حالة التخلف في قطاعاته غير النفطية على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والامكانات المتاحة وذلك بسبب اهمال القطاعات الانتاجية الاخرى والاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما أن النفقات العامة في العراق يتم تغطيتها من الايرادات المتأتية من عائدات النفط الخام بنسبة كبيرة مما يشكل خطورة على مجمل الاقتصاد العراقي فمع حصول أي انخفاض في اسعار النفط تلجا الدولة الى اعداد موازنة بعجز وفي حالة ارتفاع اسعار النفط نلاحظ وجود فائض في الموازنة, هذه التقلبات تنعكس على الميزان التجاري فمع حصول عجز في الموازنة العامة هناك عجز في الميزان التجاري وعندما يكون هناك فائض في الموازنة هناك فائض في الميزان التجاري .

اهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من كون ان الموارنة العامة في العراق الاداة الهامة والرئيسة بيد الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , وبالتالي فأن دراستها ستساعدنا في الوقوف على مدى الاختلال في بنية الناتج للاقتصاد العراقي . يعد القطاع الخارجي من اهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن ان تساهم في تعزيز التطور والنمو الاقتصادي لذلك فان دور الموازنة العامة بشقيها النفقات والايرادات يمكن ان يؤثر على صادرات واستيرادات البلد وخصوصا في البلدان النفطية اذ ان النسبة الاكبر لهذه الصادرات هي صادرات نفطية لذلك وبما ان العلاقة طردية بين حجم الصادرات وحجم الاستيرادات لذلك فان زيادة الصادرات تؤدي في المقابل الى زيادة الاستيرادات والعكس صحيح.

مشكلة البحث :

ان استمرار عدم الاستقرار في الموازنة العامة في العراق ينعكس في عدم الاستقرار في الميزان التجاري والذي يعكس جزء من التعاملات الخارجية, فالاختلال في الميزان التجاري يؤشر عدم الاستقرار في الصادرات والواردات السلعية مما ينعكس سلبا على متغيرات الاقتصاد الكلي كون العراق من الدول التي تعتمد على الاستيرادات بشكل كبير في سد العجز في الطلب الكلي. اذ يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي يعاني من اختلال في هيكلة الانتاجي والمتصف بهيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي , كما تعد الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للعملة الصعبة, وبالتالي فأن عجز الميزان التجاري الناجم عن انخفاض انتاج وأسعار النفط سينعكس على عجز الموازنة العامة , اذ تتجه السياسة المالية في حال حدوث عجز في الموازنة العامة الى زيادة الإيرادات العامة و ضبط الانفاق العام, وفي حال حدوث عجز في الميزان التجاري تتجه نحو رفع الصادرات وتخفيض الاستيرادات ومن هنا نفهم طبيعة المشكلة التي تواجه الاقتصاد العراقي الذي يركز اهتمامه على احد العجزين .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان حالة الموازنة العامة من فائض او عجز يمكن ان يؤثر على الميزان التجاري في العراق في الاتجاه نفسة .

هدف البحث:

يهدف البحث الى:

-تحليل مسار الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2022 .

-تحليل علاقة الموازنة العامة بالميزان التجاري خلال مدة الدراسة

-قياس اثر الموازنة العامة في الميزان التجاري باستخدام النماذج القياسية .

منهجية البحث:

أعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتوظيف المفاهيم والنظريات لعملية التحليل فضلاً عن المنهج الاستقرائي من أجل توظيف النماذج الأحصائية والقياسية لعملية تحليل موضوع البحث .

هيكلية البحث :

أستلزمت مؤشرات الدراسة وانسجاماً مع هدف البحث أن نقسم البحث الى المقدمة ومبحثين.حيث جاء الفصل الاول بعنوان (الاطار النظري للبحث). تناولت دراسة المفاهيم الاساسية المتعلقة بالميزانية العامة والميزان التجاري وبيان العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة والميزان التجاري .وكذلك تفسير وتحليل الموازنة العامة والميزان التجاري وفقآ لاراء وافكار المدارس الفكرية.

فضلاً عن دراسة الأساس النظري للعلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري الذي تفسره فرضية البحث .في حين جاء المبحث الثاني بعنوان (تطور مكونات الموازنة العامة ومؤشرات الميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2022). أذ تناولت على حد كل من تطور مكونات الموازنة العامة في العراق للمدة(2004-2022). وتطور مؤشرات الميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2022).وكذلك بيان وتحليل العلاقة القائمة بين المتغيرين حسب البيانات الواردة في النشرة السنوية والصادرة من البنك المركزي العراقي, فضلاً عن ألاستنتاجات والمقترحات .

الدراسات السابقة:

أولاً /دراسات العر بية

1- دراسة(زيارة ودعوش,2019): هدفت الدراسة الى تحليل الموازنة العامة و حجم التبادل التجاري لبعض الدول المختارة لكل من العراق والنرويج وايران.واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي فضلاً عن اسلوب التحليل الكمي .وتوصلت الدراسة الى ان اعتماد اسلوب الموازنة العامة في العراق يكون حسب ظروف البلد السياسية والاقتصادية ,بالاضافة الى ظروف توفر الكوادر البشرية وتكنولوجيا متطورة قادرة على ادارة اسلوب الموازنة المتبع,وهذه الاسباب هي التي ادت الى بقاء العراق على موازنة البنود(التقليدية).اذ اثرت التغيرات الحاصلة في اسعار النفط في الاسواق العالمية على واقع الموازنة العامة والميزان التجاري للعراق والدول المختارة .

2- دراسة(شهيب واخرون,2019): هدفت الدراسة الى تسليط تحليل ظاهرة العجز التوأم بين الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق وقياس اثرها بالاعتماد على الاسلوب الكمي من خلال الجانب التطبيقي باستخدام منهج(Granger-Engle) ,وتوصلت الدراسة الى أن هناك العديد من الاسباب التي ادت الى ظهور العجز التوأم في العراق تاتي في مقدمتها الحروب التي خاضها العراق والتي انهكت المفاصل الريئسية للاقتصاد العراقي,وكذلك توصلت الدراسة الى أعتماد العراق بشكل مباشر على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة من جانب ويعتمد الميزان التجاري بشكل مباشر على الصادرات النفطية من جانب اخر لهذا يعتمد تزمن العجزين على القطاع النفطي . وليس هناك عالقة سببية بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري.

3- دراسة (عبدالحميد وعبدالوحيد,2017): هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري ، ، واعتمدت الدراسة على المنهج النظري والمنهج التحليلي، فقد بينت هذه الدراسة أن كل من فرضية التكافؤ الريكاردي والمقترح الكينزي غير قابلتين للتطبيق في الاقتصاديات النفطية ومن بينها الاقتصاد الجزائري، ذلك لتأثر عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر بالإيرادات النفطية، وتتوطد العلاقة بين العجزين من والى الموازنة العامة والميزان التجاري الجزائري.

4- دراسة(ابوعيدة , 2016): هدفت الدراسةإلى تحليل العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة الفلسطينية وعجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة (1994-2013) ,واعتمدت الدراسة على المنهج ا الوصفي والمنهج التحليلي القياسي في تفسير العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري،.ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك علاقة ثنائية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من جهة، وعجز الميزان التجارية وعجز الموازنة العامة من جهة أخرى.

5- دراسة(جديتاوي وطراونة,2015): تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من وجود ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الأردني، من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجز في الميزانية الحكومية والعجز في الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2010) ،وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية، تحليل مكونات التباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، وتوصلت الدراسة وجود العجز المزدوج في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، وأثبتت وجود علاقة سببية بينهما.

6-دراسة(الجنابي)(2012): هدفت الدراسة الى تحليل أثر الموازنةعلى حالة الميزان التجاري في الأقتصاد العراقي في الأجلين الطويل والقصير الأجل, واعتمدت الدراسةعلى المنهج الوصفي و الأساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية من اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وسببية جرانجر. وتوصلت الدراسة الى وجودعلاقة سببية موجبه تتجه من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري في ظل المقترح الكينزي , وأطروحة العلاقة السببية المزدوجة بين عجزا لموازنة والميزان التجاري في البلدان النفطية وهي الأطروحة البديلة للكسواني.

ثانياً/ دراسات أجنبية

1-**دراسة(Rauf & Khan,2011) :** هدفت الدراسة الى تحليل تطبيقي للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري في الباكستان، اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية للفترة الواقعة بين 1980-2009 ,وأعتمدت الدراسة على اختبار نموذج جرانجر لتحديد العلاقة السببية وكذلك تم استخدام الانحدار البسيط لتحديد الآثار المتبادلة بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري. وقد توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة يعتبر أثر للعجز التجاري أي أن العلاقة السببية تسير من العجز التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة .

2- **دراسة (Beetsma et al 2007) :** هدفت الدراسة إلى تحليل أثر عدم استقرار الإنفاق العام على التوازن التجاري في الاتحاد الأوروبي للمدة(1980-2005)، واعتمدت الدراسة نموذج(VAR) من أجل التوصل إلى آثار زيادة النفقات العامة على كل من عجز الموازنة العامة والميزان التجاري. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1%يؤدي إلى زيادة قدرها 6.1% في العجز التجاري، كما أن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات مسؤولة عن 5.0%من العجز في الميزان التجاري وأن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، وعليه فقد أكدت الدراسة وجود العلاقة الثنائية المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

المبحث الاول- ألاطار النظري للبحث

أولآ- مفهوم وأهمية الموازنة العامة

1-مفهوم الموازنة العامة :(ذنيبات، 2003: 266),((اللوزي وآخرون ,19997: 14).

الموازنه على صيغة مفاعلة من الفعل الثلاثي وزن, نقول وأزنت بين الشيئين موازنة, اي بمعنى عادله و حاذاه ,واطلق لفظ الموازنة لدلالة على المعادلة المساواه بين الايرادات والنفقات. لقد أختلف الاقتصاديون في تعريف الموازنة العامة لذا تعددت المفاهيم الخاصة بالمو ازنة وذلك نتيجة لاختلاف الرؤى في وجهات النظر حولها من حيث كونها خطة شاملة ومنسقة أو كونها خطة أو خطوة نحو عملية التخطيط او مجرد وسيلة للربط بين الخطة والتنفيذ .عرفت الموازنة تعاريف مختلفة ، إذ ارتبطت تلك التعريفات إلى حد كبير بطبيعة الدور والوظيفة التي يراد للموازنة أن تؤديها وتبعاً للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به المجتمع. في حين عرفها القانون الفرنسي الموازنة العامة (بانها القانون المالي للايرادات والنفقات العامة وحجمها ,أخذا بالحسبان الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي الذي يقيمة).

وعرفها القانون الامريكي (بأنها صك تقدر فية النفقات للسنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقويم واقتراحات الجباية المعروضة فيها),وعرفها قانون أصول المحاسبات العراقية الموازنة بموجب المادة(2)من قانون أصول المحاسبات العامة (28) لسنة(1940)(بأنها الجداول المتضمنة لتخمين الواردات والنفقات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة) .

عرفت بموجب المادة(4) من القسم الثاني من قانون الادارة المالية رقم (95) لسنة (**2004**) بأنها"برنامج مالي يقوم على التخمينات السنوية لايرادات ونفقات وتحويلات الصفقات العينية للحكومة.

ما عرفت الموازنة بأنها خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والايرادات العامة لسنة مالية معينة ولجميع أوجه الانفاق ، تصدر بقانون من السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الحكومة لكونها تشمل البرامج والمشاريع

و تمثل الموازنة الحكومية (The government budget) الاطار المحاسبي الذي تتحدد فيه بنود النفقات وبنود الايرادات المالية للحكومة.

فالموازنة اذن هي التعبير المحاسبي لادوات السياسة المالية , وهي الاطار الذي ترسم الحكومة من خلال توجهاتها الاقتصادية بالنسبة الى الدخل والانتاج والاستخدام وذلك من خلال تخصيص الموارد وتوزيع النفقات (الدباغ **والجومرد, 2002 : 148**) , وتعرف على أنها وثيقة مالية منظمة تهدف إلى تحقيق الأهداف و الإستراتيجيات المستقبلية والقائمة على نتائج متوقعة للإيرادات العامة والنفقات العامة خلال السنة القادمة (**صباح و تايه ، 2018 : 220).**

2-أهمية الموازنة العامة

وتتضح أهمية الموازنة العامة بأنها المحور الاساسي الذي تدور في ظله نفقات الدولة وايراداتها , ونظر لأهمية الموازنة العامة تكاد الدول لا تستغني عنها اليوم لاسيما وأنها تتجسد فيها العلاقات المترابطة والمركبة بين المؤسسات المختلفة للدولة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية ومستقلة وغير ذلك , فضلاً عن ذلك تتحدد من خلالها العلاقات الحكومية والقطاعات العامة بالأنشطة والقطاعات الخاصة بالإضافة إلى ذلك تتولى عملية اعداد الموازنة العامة السلطة التنفيذية وينال موافقة السلطة التشريعية (**أحمد , 2012 : 106**).

وتبرز أهمية الموازنة العامة على نحو عام في النواحي الاتية (**عطوي.2003: 319)(الزويني.2008: 8)**

1-أداة للرقابة المركزية على المال العام إذ أن تحقيق التقديرات في مراحل التنفيذ واقتراب التنفيذ الفعلي من المخطط وتحديد التجاوزات والأ نحرافات يعد ألاداة المهمة واالاساسية لقياس الاداء الفعلي للبرامج والانشطة.

2-تعد الموازنة اداة فاعلة من ادوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في إدارة الاقتصاد وتوجيهه.

3-تستخدم الموازنة كأداة للتنسيق بين الانشطة , حيث تتضمن توزيع وتخصيص الموارد المتاحة على الاستخدامات المتعددة , ويقصد بذلك الربط واعداد الخطط والبرامج على اساس الموارد المالية المتاحة.

4- تعد الموازنة أداة مهمة في مواجهة الازمات الاقتصادية وذلك عن طر يق التحكم في عمليات الانفاق او في مصادر الايرادات ومعدلاتها ويتم ذلك بوقوف الحكومة في مسار معاكس للتيارات السائدة في الحياة الاقتصادية ففي حالة التضخم تعمد الدولة الى امتصاص الطلب الزائد عن طريق فرض مزيد من الضرائب وتخفيض النفقات العامة وفي حالة الكساد فتعمد الى ألافادة من الفوائض التي تراكمت لديها.

5- استخدام الموازنة أداة تخطيطية سواء كان ذلك على مستوى الدولة أم على مستوى الوحدة الحكومية التي تعد الموازنة العامة فيما يتعلق بها ألاداة الوحيدة لتنفيذ نظرية الاموال المخصصة والوصول إلى الاهداف المحددة.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع ان نقول ان الموازنة العامة تعد من أهم أدوات المالية العامة باعتبارها المحصلة التي تكشف لنا السياسة المالية لدولة في مرحلة زمنية معينة ،وفقا لخطة مبرمجة تظهر لنا العديد من الأهداف التي تتولى الحكومة تطبيقها إذ أن الميزانية وثيقة مرخصة بموجب قانون المالية الذي يصادق عليه البرلمان ، فتعد الميزانية العامة المرآة التي تعكس صورة أي اقتصاد بكل أبعاده السياسية و الاجتماعية و الإقتصادية.

3-العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة

الإيرادات المحلية والنفقات المتكررة هي أهم فصول الموازنة العامة وعمودها الفقري ، ولكن هذين الفصلين يظهران استقراراً نسبياً بمعدل نمو سنوي له علاقة بمعدل النمو الاقتصادي والتضخم ، مما يجعل حصة كل منهما من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة تقريباً.أما الفصول التي تؤثر على الموازنة بزيادة العجز أو إنقاصه فهي المنح الخارجية والنفقات الرأسمالية. المنح الخارجية ترتفع أو تنخفض لاعتبارات سياسية لا سيطرة لوزارة المالية عليها ، وأما النفقات الرأسمالية فهي نتيجة قرارات سياسية ، قد تكون جريئة ترفعها في بعض السنوات أو متحفظة تخفضها في سنوات أخرى.فضلاً عن ذلك هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤثر على الموازنة العامة وهي:(**الفضل,وشعبان282 : 2003),(ماهر, 2005: 237):**

عدم توفير العدد المُناسب من عوامل الإنتاج.

الاعتماد على القروض طويلة الأجل، والتي تحتاج إلى فترةٍ زمنيّةٍ طويلة لتسديدها.

حدوث التضخّم الاقتصادي، والذي تنتج عنه زيادة في التكاليف، والمصروفات.

تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفاع الأسعار العالمية على مواد الإنتاج الأولية.

ازدياد نسبة البطالة بين الفئة العاملة.

عدم نجاح تطبيق الخطة المالية في تدارك الأزمات الاقتصادية، ممّا يؤدي إلى تراكمها.

4-الموازنة العامة حسب المدارس الفكرية

على صعيد الموازنة العامة اعتبرت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة هدفاً يجب تحقيقه في جميع الأحوال، وهذا يعني أن النفقات العامة تكون في حدود الإيرادات العامة والتي تعتبر الضرائب الوسيلة الوحيدة للحصول عليها, . ومع ظهور الكساد الكبير عام 1929 فشل هذا المبدأ تماماً، حيث أجبرت الدول والحكومات على التدخل لإنقاذ اقتصادياتها من خلال تبني برامج متعددة للإنفاق العام مما أدى إلى ظهور العجز في موازنات تلك الدول ونتج عنه قبول أسلوب عجز الموازنة واستخدامه كأداة في سياستها المالية(**عثمان، 2009, 117**) ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور النظرية الكينزية التي رأت بأنه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنوياً ولكن المهم إحداث التوازن فيها خلال الدورة الاقتصادية والتي قد تمتد إلى 7 أو 8 سنوات. ومن ثم جاء وليم بنفرج(Benvrag William)بنظرية العجز المقصود والتي تفيد بأن الدولة يمكن أن تحدث عجزاً مقصوداً في الموازنة العامة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية , ومع اشتداد الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات التي يجب إتباعها لمواجهة العجز في الموازنة العامة ظهرت نظريات جديدة كتلك التي قدمها فريدمان وظهر أيضاً مفهوم ومصطلح العجز الثنائي أو ما يعرف بالعجز التوأم خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، وأصبح لهذه العلاقة أهمية بالغة على مستوى التداخل بين السياستين المالية والنقدية ليس في الدول المتقدمة فحسب بل أيضاً في الدول النامية .ويفيد مفهوم العجز الثنائي أن أي تغير في محصلة عجز الموازنة العامة أو عجز الميزان التجاري سوف يؤثر على الأخر بنفس الاتجاه، وهذا يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الاستيراد والتصدير والعكس صحيح (**ابو عيدة,2016, 91).**

ثانياً- الميزان التجاري

1- مفهوم الميزان التجاري ومكوناتها

إن الميزان التجاري يمثل الجزء المهم من أجزاء ميزان المدفوعات لأي دولة , لأنه يعكس النشاط الإنتاجي للبلد , فكلما تنوع النشاط الإنتاجي للبلد كلما حقق فائضاً في الميزان التجاري , أما في حالة العجز فإن ذلك يدل على ضعف النشاط الإنتاجي(**Sawyer, Richard,2020 .p:291-292),** لذا سيتم بيان مفهوم الميزان التجاري والتعرف على مكوناته وكالاتي :

ا- مفهوم الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري من أهم الحسابات الفرعية في الحساب الجاري إذ أن الحساب الجاري يعد من اهم فقرات ميزان المدفوعات , ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات بين دولة ودولة اخرى خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة ويطلق على هذه الحركات بالحركات التجارية المنظورة لأنها ملموسة مادياً وتمر من خلال حدود الدولة وتسجل في الكمارك (**الدليمي والدليمي ، 2019 : 63**) , كما يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات لبلد معين خلال مدة زمنية معينة , ويتحقق الفائض في الميزان التجاري إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الاستيرادات , في حين يتحقق العجز إذا كانت قيمة الاستيرادات أكبر من قيمة الصادرات , ويقصد به أيضاً الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة.

ب- مكونات الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري من الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي وسيتم بيان هذين المتغيرين وكالاتي **(زيارة و دعدوش ، 2019 : 335)**:

أولاً : الميزان التجاري السلعي

يطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة الذي يتم خلاله تسجيل قيمة المعاملات من السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات التي يتم تبادلها عبر الحدود الكمركية للدولة , ويعد هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية .

ثانياً : الميزان التجاري الخدمي

ويتضمن كل الخدمات غير المنظورة التي يتم تبادلها بين الدول المتعاملة تجارياً مثل خدمات النقل وخدمات السياحة وخدمات التأمين و الاستثمارات .

2- العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي

1- التضخم : يؤدي التضخم إلى إرتفاع الاسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الاسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات ، نظرا لكون أن الاسعار الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، وبالتالي زيادة أنخفاض الصادرات على الواردات الاجنبية ، وا الطلب على الصادرات المحلية .

-2معدل نمو الناتج المحلي : يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية والخدمات التي ينتهجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة ، أي أن (PIB)هوالدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الانتاجية، سواء كانت داخلية أو خارجية**(الحجار,2003: 24)** .

3- **تغيرات أسعار الفائدة** : إن التغير في أسعار الفائدة له أثر كبير على حركة رؤوس الاموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الاموال الى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الانتاج المحلي مما يؤدي بدوره الى زيادة حجم الصادرات ، وعلى العكس من ذلك يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الاخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين االسعرين .

4- **سعر الصرف** : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين**(مخيش,2019, 35) .**

3-الميزان التجاري حسب المدارس الفكرية

لم يعطي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أية أهمية للميزان التجاري المرافق لعملية التجارة الخارجية، بل على العكس اعتبره آدم سميث فكرة ساذجة لأنه كان متيقناً بأن التجارة الخارجية سوف تكفل لكل دولة الحصول على حاجة اقتصادها من المعادن النفيسة. وعوضا عن الميزان التجاري جاء سميث بفكرة ميزان الإنتاج السنوي والاستهلاك وأكد أن المجتمع يمكن أن يحقق فائضا في هذا الميزان رغم تحقيقه العجز في الميزان التجاري. وتشير نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على اساس التجارة او المرونة على تدفق السلع والخدمات ووفقا لهذه النظرية فان سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة.. فاذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى ان قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فان سعر صرف الاجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية ,ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها ومنها يتحقق التوازن . وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف فاذا كانت الدولة قريبة من التوظف الكامل فان في هذه الحالة تخفيض عملتها سيكون مطلوبا وذلك لانتاج سلع التصدير وانتاج السلع البديلة لسلع واردات اكثر منه في حالة وجود بطالة او موارد معطلة.ويرى أنصار المذهب التجاري الذين تُطلق عليهم أيضاً تسمية «التجاريين» لأن أنصار هذا المذهب «التجاري» كانوا يرون ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفرض الحماية الجمركية من أجل تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ذلك أنّ مجمل أفكارهم والإجراءات التي اتخذوها كانت تتعارض مع نظرة الاقتصاديين أنصار الحرية الاقتصادية، ومن ثمَّ كان هجوم هؤلاء عنيفاً على أنصار المذهب التجاري، فجرَّحوه وأطلقوا عليه تسمية توحي بأن اهتماماته مقصورة على الجانب التجاري وانه يعبر عن مصالح التجار فقط. في حين أن المذهب التجاري يمثِّل، في الحقيقة، تنظيماً شاملاً للصناعة والزراعة والتجارة يهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني وضمان قوة الدولة اقتصادياً وعسكرياً ,**(Vamvoukas ,1999 ,p1093-1100)**.

ثالثاً- تحليل علاقة الموازنة العامة بالميزان التجاري

ان العلاقة ما بين الموازنة العامة والميزان التجاري تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي فالمدرسة التجارية (الفكر الميركانتيلي Mercantilism) كانت تدعو الى تنظيم دور الدولة لمصلحة تحقيق فائض تجاري من الذهب بوصفة مصدر اساس للتعبير عن الثروة , لذا كانت جميع السياسات الاقتصادية للتجاريين تهدف الى تحقيق الفائض في الميزان التجاري ولايسمح باي اجراء يتعارض مع هذا الهدف لان المصلحة تقتضي تنمية الصادرات بوصفها مصدرا لتحقيق هذا الفائض وعلى وفق هذا فان التجاريون سوف لن يرضوا باي شكل من اشكال العجز سواء كان في الميزان التجاري او الموازنة العامة الذي نظروا اليها على انها امتداد لحالة الميزان التجاري فلا وجود لموازنة تنطوي على عجز, لذلك ان الموازنة الموافقة للمرحلة التجارية هي موازنة فائض **(الهيتي و الخشالي , 2006 : 151) .** وللتجارة الخارجية تاثير كبير على ايرادات الموازنة العامة فالضرائب الكمركية اصبحت تعتبر مصدرا هاما من مصادر الايرادات للدولة ويلاحظ ان حصيلة الجمارك ترتفع في فترات الازدهار الاقتصادي حيث يكثر الاستيراد وتقل في فترات الكساد الاقتصادي حيث تنخفض حركة الاستيراد , كما ان الحروب تقلل من حصيلة الضرائب الجمركية , وذلك بسبب انخفاض حجم الاستيراد , كما يؤثر على موازنة الدولة الحالة الاقتصادية التي تمر بها الدول الاخرى فاذا كانت اقتصاديات تلك الدول في حالة ازدهار فان الايرادات العامة تزيد عن طريق زيادة كمية

الصادرات الى تلك الدول (مثل تصدير البترول والمواد الخام) وتقل في فترات الكساد الاقتصادي , حيث تنخفض حركة الصادرات , وتنخفض احينا اسعار المواد المصدرة اليها (**عصفور ,2015 :354).**

وعليه فإن تبني الحكومة سياسة مالية انكماشية يؤدي الى زيادة فائض الموازنة او الى تقليل العجز فيها وهذا ما يسهم بدورة في تخفيض الطلب الاجمالي فيهبط معدل النمو ومن ثم معدل التضخم وهو مايقلل الاستيرادات ويحفز الصادرات مما ينعكس بشكل فائض في الميزان التجاري والعكس صحيح فاذا قامت الحكومة بانتهاج سياسة مالية توسعية فان ذلك يعني حصول عجز في الموازنة العامة اي زيادة الانفاق العام مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والذي يكون جزء كبير منه في البلدان الريعية عبارة عن استيرادات مما يؤدي ذلك الى حصول عجز في الحساب الجاري .

المبحث الثاني- علاقة الموازانة العامة بالميزان التجاري

اولاً-تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة(2004-2022)

شهد الانفاق العام في العراق بعد عام (2003) تطورا ملحوظا في حجم ونوع هذا الانفاق بسبب قدرة العراق على تصدير كميات كبيرة من نفطة الخام والذي يشكل الجزء الاكبر من ايرادات الموازنة العامة , انعكست هذه الصادرات على الميزان التجاري في الصادرات السلعية للميزان هذا من جانب من جانب اخر ادى الانفاق الكبير في الانفاق الحكومي الى زيادة الجانب الاخر من الميزان وهي الاستيرادات ويمكن توضيح هذا التطور كلاتي :

من خلال الجدول (1) والذي يبين تطور الايرادات العامة والنفقات العامة في العراق يتضح أن الايرادات العامة في العراق شهدت ارتفاع خلال عام **(2004)** لتبلغ (**32982739**) مليون دينار وواصلت الارتفاع خلال الاعوام اللاحقة حتى بلغت (**80252182**) مليون دينار في عام **(2008)** وبمعدل تغير مقداره(0.469 %)وجاءت هذه الزيادة نتيجة للانكشاف الاقتصادي الذي شهده العراق وزيادة حجم الصادرات النفطية وبالتالي ارتفاع حجم الايرادات العامة , لتشهد الايرادات العامة تراجع خلال عام **(2009)** لتبلغ (**55209353**) مليون دينار وبمعدل تغير سالب مقداره (0.259%) وجاء هذا التراجع نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية التي كانت سائدة آنذاك والتي أثرت بشكل كبير على حجم الايرادات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة في العراق , لتعاود الايرادات العامة ارتفاعها خلال عام **(2010)** لتبلغ (**70178223**) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب مقداره (**0.271%**)لترتفع إلى (**108807392**) ثم إلى (**119466403**) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (**0.550%**) ثم (**0.097**) على التوالي للأعوام (**2011, 2012)** بسبب تحسن اسعار النفط الخام وزيادة الايرادات النفطية , لتنخفض الايرادات العامة خلال عام **(2013)** لتبلغ (**113767395**) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب مقداره (**0.047-)** لتستمر بالانخفاض خلال الاعوام اللاحقة حتى بلغت (**54839219**) مليون دينار خلال عام (**2016**) وبمعدل تغير سنوي سالب مقداره (**0.174-**) , وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام والتي تؤثر بشكل كبير على حجم الايرادات النفطية وبالتالي حجم الايرادات العامة , أما خلال عام (**2017**) شهدت الايرادات العامة ارتفاعاً لتبلغ (**77422173**) مليون دينار واستمرت بالأرتفاع لتشهد عام **(2019**) تزايداً لتبلغ (**107566995**) مليو ن دينارو بمعدل تغير (**0.009**) وانخفض عام (2020)بشكل حاد جداً بسب جائحة كورونا وايضاً تباطئ عن العمل والذي بلغت قيمتها (**63199689**)مليون دينار وبمعدل السنوي (**0.412-**) ,ليسجل عام **(2021**)ارتفاعاً ملحوظاً عن عام الذي سبقة بسب رفع قيود جائحة كورونا وايضاً زيادة الطلب العالمي على النفط الخام لتصل قيمة الأيرادات الى(**109199689**) مليون دينار وبمعدل التغير السنوي (**0.725**), واستمرة بأرتفاع كبير عام (**2022**) لتصل القمة والبالغ قيمتها(**161697437**) وبمعدل تغير السنوي(**0.482**).

جدول (1) تطور الايرادات العامة والنفقات العامة(الموازنة العامة) في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنوات	الأيرادات العامة	التغير السنوي	النفقات العامة	التغير السنوي	فائض وعجز الموازنة
2004	32982739		32117491		865248
2005	40502890	0.228	26375175	-0.178	14127715
2006	49055545	0.211	38806679	0.471	10248866
2007	54599451	0.113	39031232	0.005	15568219
2008	80252182	0.468	59403375	0.521	20848807
2009	55209353	-0.250	52567025	-0.115	2642328
2010	70178223	0.271	70134201	0.334	44022
2011	108807392	0.550	78,757,666	0.122	30049726
2012	119466403	0.097	105,139,576	0.220	14326827
2013	113767395	-0.047	119127556	0.133	-5360161
2014	105386623	-0.073	113473517	-0.047	-8086894
2015	66470252	-0.340	70397515	-0.379	-3927263
2016	54839219	-0.174	67067437	-0.047	-12228218
2017	77422173	0.411	75490115	0.125	1932058
2018	106569834	0.376	80873189	0.0713	25696645
2019	107566995	0.009	111723523	0.3814	-4 156528

2020	63199689	-0.412	76082443	-0.3190	-12882754
2021	109081464	0.725	102849659	0.3518	6231805
2022	161697437	0.482	116959582	0.1371	44737855

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للاحصاء والابحاث ,النشرة السنوية,2004-2022

أما النفقات العامة فقد بلغت (**32117491**) مليون دينار خلال عام (**2004**) واستمر الارتفاع في النفقات العامة تدريجياً لغاية عام (**2008**) إذ وصل إجمالي النفقات العامة (**59403375**) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (**0.521 %**) ، في حين انخفضت النفقات العامة خلال عام (**2009**) لتبلغ (**52567025**) مليون دينار فقد شهدت هذه السنة سياسة مالية انكماشية تمثلت بتخفيض الأنفاق بسبب االأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم والقت بظلالها على اقتصاديات البلدان النفطية وغير النفطية . ، لتعاود النفقات العامة ارتفاعها خلال عام (**2010**) ولغاية عام (**2013**) إذ بلغت النفقات العامة (**119127556**) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (**0.133)** خلال العام نفسه , و السبب في هذا ارتفاع هو زيادة اسعار النفط الخام . أما خلال عام (**2014**) تراجعت النفقات العامة لتبلغ (**113473517**) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب مقداره (**0.047- %**) ثم انخفضت النفقات العامة إلى (**70397515**) مليون دينار خلال عام (**2015)** ثم إلى (**67067437**) مليون دينار خلال عام (**2016**) ، ويعود هذا التراجع إلى الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من الحرب على الارهاب من جهة وانخفاض اسعار النفط من جهة اخرى والتراجع الحاد في اسعار النفط العالمية اذ بلغ سعر النفط الخام (**49.5**) دولار للبرميل الواحد بعد ان كان (**96.2**)دولار للبرميل الواحد عام . (**2014**).أما خلال عام (**2017**),بدأت النفقات العامة بالزيادة لتبلغ (**75490115**) مليون دينار ، في حين بلغت (**80873189**) مليون دينار خلال عام (**2018),** وجاءت هذه الزيادة نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية. يتضح من الجدول (1) خلال عام (**2004**)**,** سجلت الموازنة العامة فائضاً مقداره (865248) مليون دينار في حين شهد عام (**2005, 2006**)و فائضاً ليبلغ (**14127715**) مليون دولار ثم (**10248866**) مليون دينار, ثم انخفضت الموازنة الى (**-5360161**) مليون دينار ثم(**12228218-**) مليون دينار على التوالي للأعوام (**2013 – 2016**) ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات العامة سيما النفقات العسكرية نتيجة العمليات العسكرية التي شهدتها تلك المدة , ليتحول هذا العجز إلى فائض خلال عامين (**2018,2017)** ليبلغ (**1932058**)و(**25696645**) مليون دينار وايضاً انخفض لنفقات العامة خلال عام (**2020**)الى (**76082443)**, وعجز مقدرة(**12882754-**) ويعود هذا العجز لنفس الاسباب الذي ذكر سابقاً. تحول هذا العجز الى فائض عام (**2022**) ليصل الى (**44737855)** مليون دينار.

ما تقدم اصبح واضحا ان الأنخفاض أسعار النفط الخام أثر سلبياً على جانبي الموازنة العامة (الأيرادات والنفقات العامة) وهذا يعكس مدى هشاشة الأقتصاد العراقي وعدم قدرته على مجابهة المخاطر الخارجية التي من الممكن ان يتعرض لها القطاع النفطي.

شكل رقم (1) تطور الايرادات العامة والنفقات العامة(الموازنة العامة) في العراق للمدة (2004-2022)

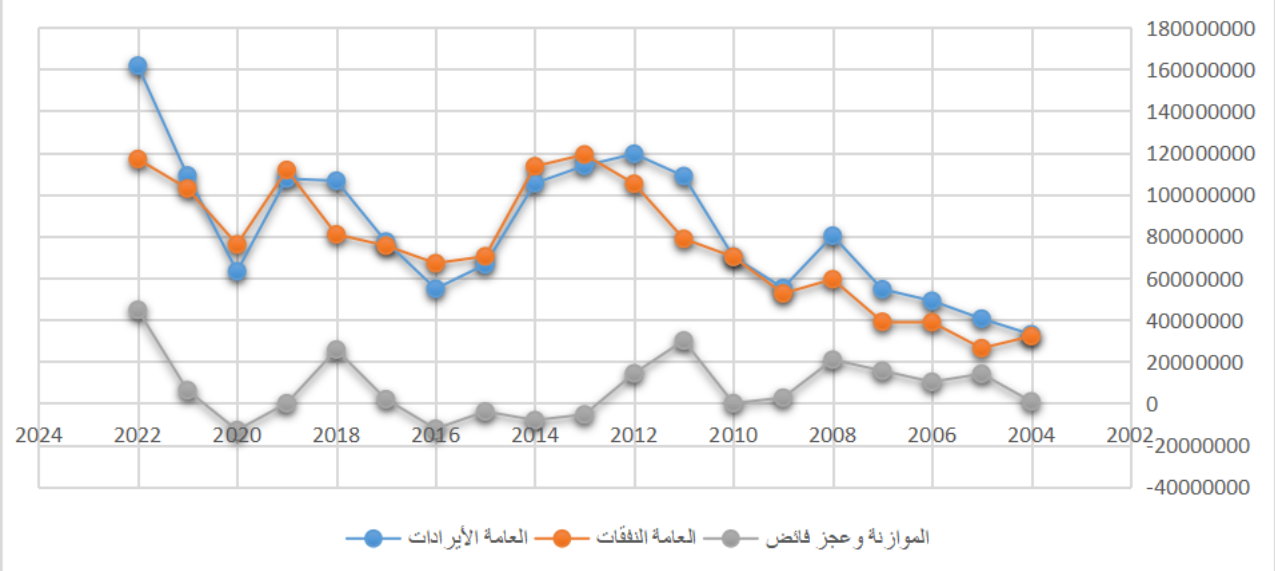

ثانيآ- تحليل الميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2022)

يتضح من خلال الجدول (2) والشكل (2) الذين يبينان تطور مؤشرات الميزان التجاري في العراق إذ بلغ إجمالي الصادرات (17810) مليون دولار خلال عام 2004 منها (17455) مليون دولار صادرات النفط الخام إذ شكلت نسبة (0.98%) من إجمالي الصادرات العامة خلال العام نفسه , في حين بلغت الاستيرادات (21302) مليون دولار خلال عام (2004) و هنا كانت الاستيرادات أكبر من حجم الصادرات ليشكل الميزان التجاري عجزاً ليبلغ (-3492) مليون دولار خلال العام المذكور , أما خلال عام (2005) شهدت الصادرات العامة إرتفاعاً لتبلغ (23697) مليون دولار منها (23199) مليون دولار صادرات نفطية لتشكل ما نسبته (0.97%) من اجمالي الصادرات , في حين بلغت الاستيرادات (23532) مليون دولار وهنا شهد الميزان التجاري فائضاً مقداره (165) مليون دولار , واستمر هذه الزيادة خلال الأعوام اللاحقة حتى عام (2008) لتبلغ الصادرات (63726) مليون دولار في حين بلغت الصادرات النفطية (61883) مليون دولار لتشكل ما نسبته (0.97 %) من إجمالي الصادرات وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة الصادرات النفطية , كما أن الاستيرادات بلغت خلال عام (2008) ما مقداره (35012) مليون دولار ليسجل الميزان التجاري فائضاً مقداره (28714) مليون دولار . أما خلال عام (2009) فقد شهدت الصادرات تراجعاً لتبلغ (39782) مليون دولار في حين تراجعت الصادرات النفطية لتبلغ (38964) مليون دولار وبلغت نسبتها من إجمالي الصادرات (0.97 %) وجاء هذا التراجع نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على أسعار النفط الخام الذي يعد

من الموارد الأساسية لتمويل الموازنة العامة في العراق , في حين شهدت الاستيرادات إرتفاعاً لتبلغ (41512) مليون دولار مع تراجع فائض الميزان التجاري ليبلغ (1730-) مليون دولار خلال العام نفسه , لتعاود الصادرات ارتفاعها بعد تلافي آثار الأزمة لتسجل ارتفاعاً خلال عام (2010) إذ بلغت (51763) ثم إلى (79689) ثم إلى (94171) مليون دولار على التوالي للأعوام (2011 و 2012),ثم انخفض الصادرات خاصة عامي (2016,2015) على التوالي اذا بلغت(41298,51338).بسبب الظروف الذي مرة بها البلد والذي ذكرناه سابقاً,وفي عامي(2017,2018)بدا الصادرات بارتفاع ثم انخفض بشكل ملحوظ عام (2020) بسبب مرض كورونا الذي أجتاح العالم بأسره .وقد وصل اعلى قيمة للصادرت خلال مدة البحث في عام (2022) لتصل قيمة الى (118045)مليون دولار,في حين شهدت الأستيرادات ارتفاعاًلتبلغ (46914) مع فائض تجاري ليبلغ(71131) مليون دولار.

الجدول (2) تطور مؤشرات الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022) مليون دولار

السنوات	الصادرات مليون دولار	الصادرات النفطية مليون دولار	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات %	الاستيرادات مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2004	17810	17455	0.98	21302	-3492
2005	23697	23199	0.97	23532	165
2006	30529	29708	0.97	22009	8520
2007	39590	37771	0.95	19556	20034
2008	63726	61883	0.97	35012	28714
2009	39782	38964	0.97	41512	-1730
2010	51763	51453	0.99	43915	7843
2011	79689	79407	0.99	47803	31886
2012	94171	93778	0.99	59006	35165
2013	90587	89349	0.98	63320	27267
2014	85370	83538	0.97	58602	26768
2015	51338	50938	0.99	47467	3871
2016	41298	41032	0.99	34208	7090
2017	57559	57129	0.99	37866	19693
2018	86360	85798	0.99	45736	40624
2019	81585	78364	0.96	58138	23447
2020	46829	44287	0.94	48150	-1321
2021	72822	68 803	0.94	40736	32086
2022	118045	113097	0.95	46914	71131

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2004-2022.

شكل (2) اجمالي الصادرات العراقية والصادرات النفطية والأستيرادات في العراق للمدة (2004-2022)

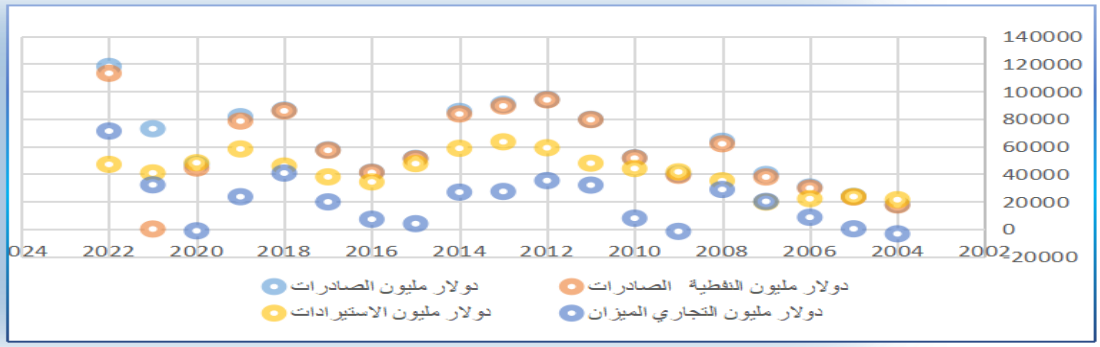

المصدر: من أعداد الباحثين بالأعتماد على بيانات الجدول (2)

في حين شهدت الصادرات النفطية ارتفاعاً خلال المدة ذاتها لتبلغ **(51453)** ثم إلى **(79689)** ثم إلى **(93778)** مليون دولار , وشكلت نسبة **(0.99%)** من اجمالي الصادرات خلال المدة **(2010 -2012)** , أما الاستيرادات فقد شهدت إرتفاعاً خلال عام **(2010)** , لتبلغ **(43915)** مليون دولار واستمرت بالإرتفاع حتى بلغت **(63320)** مليون دولار خلال عام **(2013)** , وجاءت هذه الزيادات في حجم الاستيرادات إلى عجز الجهاز الإنتاجي وقصوره في

تلبية حاجات المحلية المتزايد , في حين أن الميزان التجاري استمر بتحقيق فوائض إذ بلغ **(35165)** مليون دولار خلال عام **(2012)** , ثم أخذت الصادرات بالانخفاض خلال الأعوام(**2015 و 2016 و 2017**) على التوالي (**51338,41298,57559**), دولار وجاء هذا التراجع بسبب انخفاض أسعار النفط والتي تشكل الصادرات النفطية نسبة عالية من إجمالي الصادرات الكلية وعدم وجود تنوع إقتصادي في الإنتاج المحلي والإعتماد بشكل رئيسي على القطاع النفطي ثم بدأ بارتفاع خلال عامي **(2019,2018),** ثم انخفض بشكل كبير عام **(2020),** بسبب **(جائحة كورونا كوفيد -19)** الذي اجتاح العالم بأسره ثم ارتفع بشكل ملحوظ عام **(2022)**ليبلغ ذروته(118045)مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمي.

أما الاستيرادات فقد بلغت (63320) مليون دولار خلال عام **(2013)**, لتنخفض إلى (**58602**)مليون دولار خلال عام **(2014)** واستمرت بالانخفاض حتى بلغت (**34208**) مليون دولار خلال عام **(2016**) , في حين شهدت ارتفاعاً بسيطاً خلال عام **(2017)** لتبلغ (**37866**) مليون دولار منها **(57129)** مليون دولار صادرات نفطية واستمر هذا الارتفاع حتى بلغت **(85798)** مليون دولار خلال عام **(2018)** مع ارتفاع حصيلة الميزان التجاري لتبلغ **(40624)** مليون دولار خلال العام نفسه وهذا ناتج عن تحسن أسعار النفط العالمية .ثم انخفض الصادرات النفطية الى(**46829**)مليون دولار وكذلك انخفض الأستيرادات الى (**48150**) مليون دولاروسبب هذا الأنخفاض هو جائحة الكورونا مما ادى الى انخفاض اسعار النفط عالمياً, مما ادى الى عجز في الميزان التجاري ب(**1321-**) مليون دولار,ثم بدأ بتزيد عام **(2022)** ليبلغ (**46914**) مليون دولاروبفائض ميزان تجاري ليصل أقصها خلال مده البحث ليبلغ (71131)مليون دولار.

ثالثاً-تحليل العلاقة الموازنة العامة بالميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2022)

ونظرا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفريدة التي يعيشها الاقتصاد العراقي فإنه قد حقق فائضاً في الموازنة العامة بشكل متذبذب بدليل بلغ عدد سنوات التي حدث فيها فائض في صافي الموازنة حتى عام **(2012),**والسبب في ذلك يعود الى اعتماد ايرادات الموازنة العامة في العراق على عنصر واحد وهو الايراد النفطي والتي تعرض سعرها العالمي الى الانخفاض والارتفاع في تلك السنوات التي شهدت الموازنة العامة في العراق أما اعوام التالية فقد شهدت عجزاً خلال فترة (**2013,2014,2015,2016**)الذي شهد عجزاً ,وما فيما يخص الميزان التجاري فقد اتسم أيضا بالتقلب والتذبذب من فترة إلى أخرى فقد بدأ برتفاع خلال عامي (**2007,2008**) ليبلغ (**20034,28714**) مليون دولار وكان هذا الأرتفاع بسب زيادة الأسعار النفط العالمي وفي عام (**2009**)حصل عجزاً في الميزان التجاري ,ليبلغ(**1730-**), ثم بدأ بتزايد حتى عام (**2019**) بسبب زيادة الصادرات النفطية خصوصاً وعقود التراخيص النفطية التي ابرمت مع الشركات الأجنبية وتحسن اسعار النفط الخام. وفي عام (**2020**) حدث عجزاً ليبلغ (**1321-**) مليون دولار ويرجع السبب ايضاً كما تم ذكره سابقاًوبعد هذا العام بدأ بفائض ليصل عام (**2022**) ليصل الى اعلى فائض خلال مدة البحث ليصل الى(**71131**) مليون دولار.هذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين الميزان التجاري في العراق وعجز وفائض الموازنة العامة, حيث يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي يعاني من اختلال في هيكلة الانتاجي والمتصف بهيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي , كما تعد الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للعملة الصعبة, وبالتالي فأن عجز الميزان التجاري الناجم عن انخفاض انتاج وأسعار النفط سينعكس على عجز الموازنة العامة , لذا لابد من تنويع هيكل الاقتصاد لما في ذلك من أثار سلبية اقتصادية واجتماعية , اذ تتجه السياسة المالية في حال حدوث عجز في الموازنة العامة الى زيادة الإيرادات العامة و ضبط الانفاق العام, وفي حال حدوث عجز في الميزان التجاري تتجه نحو رفع الصادرات وتخفيض الاستيرادات ,ومن هنا نفهم طبيعة المشكلة التي تواجه الاقتصاد العراقي الذي يركز اهتمامه على احد العجزين دون الاخر والجدير بالذكر يجب ان نشير هنا الى ان الميزان التجاري في العراق ياخذ بالارتفاع مع ارتفاع حجم الصادرات في العراق الأمر الذي يعني أن جزءاً كبيراً من أداء الاقتصاد العراقي المحلي يتحول إلى الخارج لسداد قيمة السلع والخدمات المستوردة، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد المحلي ويقف عقبة أمام استقراره، ونموه، وتطوره.الجدول(3) والشكل(3) يوضح ذلك.

جدول (3) أثر صافي الموازنة العامة بالميزان التجاري في العراق خلال المدة(2004-2022)

السنوات	الموازنة العامة (مليون دينار)	الميزان التجاري(مليون دولار)
2004	865248	-3492
2005	14127715	165
2006	10248866	8520
2007	15568219	20034
2008	20848807	28714
2009	2642328	-1730
2010	44022	7843
2011	30049726	31886
2012	29091620	35165
2013	-5360161	27267
2014	-10551139	26768
2015	-10267266	3871
2016	-12228218	7090
2017	1932058	19693

2018	25696645	40624
2019	-4 156528	23447
2020	-12882754	-1321
2021	6231895	32086
2022	44737855	71131
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة(2004-2022)		

شكل رقم (3) أثر صافي الموازنة العامة بالميزان التجاري في العراق خلال المدة(2004-2022)

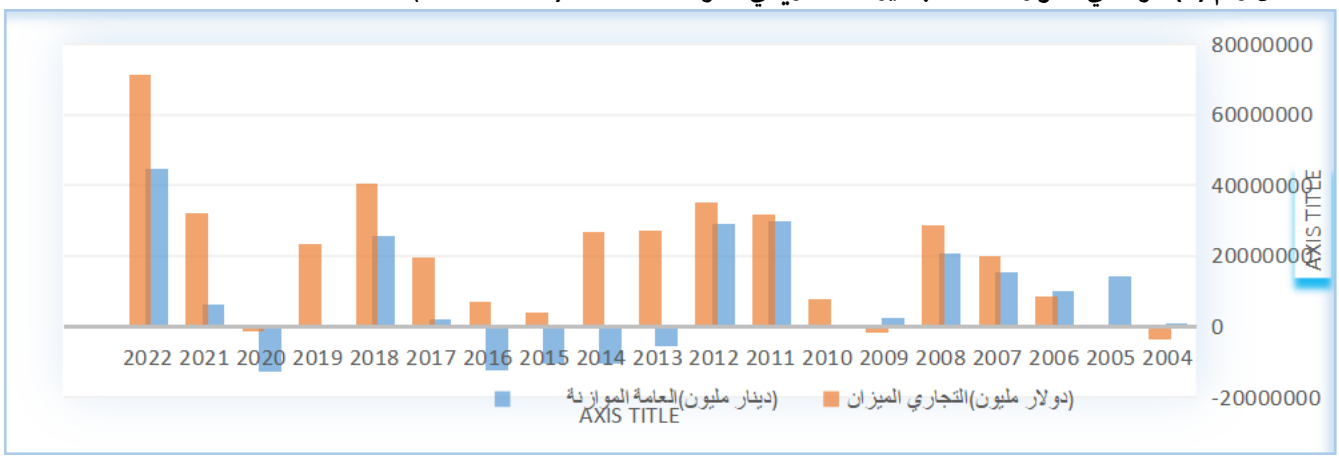

المصدر:من أعداد الباحثين بالأعتماد على بيانات الجدول (3)

المبحث الثالث

قياس أثر الموازنة العامة في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)

هذا الجانب يختص بقياس و تحليل **أثر الموازنة العامة في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)**

وتقسم هذا المبحث الى الفقرات الاتية :

اولا : وصف المتغيرات ونماذج المعتمدة :

يعد وصف المتغيرات والنموذج المستخدم من اهم مراحل الاقتصاد القياسي ، وفيما يخص بالبحث الحالي على النحو الاتي :

النموذج الاول:

$$EX_t = B_0 - B_1 GR_t - B_2\, OV_t + U_t$$

حيث ان :

EX = الصادرات

G R = الايرادات العامة

OV = النفقات العامة

t = الزمن

U = الخطأ العشوائي

النموذج الثاني:

$$IM_t = B_0 - B_1 GR_t - B_2\, OV_t + U_t$$

I M = االاستيرادات

G R = الايرادات العامة

O V = النفقات العامة

t = الزمن

U = الخطأ العشوائي

وسوف يتم الاستعانة بأهم الاختبارات الاقتصادية والقياسية والإحصائية الشائعة و على النحو الآتي:

أولا: مرحلة جمع البيانات وتوصيف المتغيرات المستخدمة :

يمكن فحص و توصيف عام لمتغيرات البحث من حيث طبيعتها واتجاهاتها في هذه المرحلة، والجدول التالي يبين نتائج بعض المؤشرات :

الجدول(4): نتائج اختبار بعض المؤشرات الاحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المؤشرات الاحصائية	الصادرات	الاستيرادات	الايرادات العامة	النفقات العامة

Mean	10.92257	10.58415	18.15359	18.05313
Median	10.96057	10.69001	18.16478	18.13951
Minimum	9.787515	9.881037	17.31149	17.08793
Maximum	11.67882	11.05596	18.90124	18.59571
Std. Dev.	0.503822	0.364137	0.421747	0.454397

المصدر: من إعداد الباحثين بالأعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

يمكن تحليل متغيرات البحث خلال المدة (2004-2022-) على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي (E-views12) على النحو الآتي:

الصادرات: يوضح النتائج اعلاه ان الصادرات خلال مدة البحث محصورة بين أدنى نسبة (9.78 %) و أعلى نسبة (11.67%) بفارق (2.90 %)، و بمتوسط (10.92) ، و وسيط قدر بـ (10.96).

الاستيرادات: يوضح النتائج اعلاه ان الاستيرادات خلال مدة البحث محصورة بين أدنى نسبة (9.88 %) و أعلى نسبة (11.05%) بفارق (1.51 %)، و بمتوسط (10.58) ، و وسيط قدر بـ (10.69).

الايرادات العامة: يوضح النتائج اعلاه ان الأيرادات العامة خلال مدة البحث محصورة بين أدنى نسبة (17.31 %) و أعلى نسبة (18.90%) بفارق (1.51 %)، و بمتوسط (18.15) ، و وسيط قدر بـ (18.16).

النفقات العامة: يوضح النتائج اعلاه ان االنفقات العامة خلال مدة البحث محصورة بين أدنى نسبة (17.08 %) و أعلى نسبة (18.59%) بفارق (1.51 %)، و بمتوسط (18.05) ، و وسيط قدر بـ (18.139).

ثانياً: الثبات والاستقرارية (Stationary test /Unit root test)

ان موضوع الثبات و الاستقرار في البيانات والمتغيرات من الافتراضيات الاساسية في النظريات الاقتصادية القديمة و الحديثة ولبيان معرفة ان السلسلة مستقرة او غير مستقرة . الثبات و الاستقرارية تلعب دورا أساسيا في دراسات قياسية و خصوصا دراسات المتعلقة بالبيانات السلاسل الزمنية. وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة التي يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و الاستقرارية في البيانات(فريد،2017: 14)(الرشيد،2005: 18) ، الا ان كل من (Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron) من بين المؤشرات الاكثر استخداما. لبيان مدى الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة تعرض نتائج التحليل في الجدول (5):

الجدول (5): نتائج اختبار الثبات والاستقرارية للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المتغيرات	ADF at First Difference		ADF at Level	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept
الصادرات	0.0000	0.0000	0.4006	0.2716
الاستيرادات	0.0000	0.0000	0.7728	0.3699
الايرادت العامة	0.0000	0.0000	0.4141	0.3790
النفقات العامة	0.0000	0.0000	0.5836	0.5014

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

ثالثاً: اختبار السكون السلاسل الزمنية

يستخدم اختبار سكون السلاسل الزمنية للكشف عن وجود الانحدار الزائف، وعدم السكون يتمثل بوجود جذر الوحدة (root -unit) للسلسلة الزمنية، ويتم التأكد وفقاً للأختبار (**Augmented Dickey-Fuller Test Equation**) فتشير الجدول (5) ان السلاسل الزمنية للجميع المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية (1%، 5% ، 10%). ، حين أن جميع السلاسل الزمنية وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد لأخذ الفرق الاول ((First Difference)) وعند مستوى الدلالة الاحصائية (1%، 5% ، 10%) ،وبجميع الفروض ونستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

رابعاً: الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation)

إن الارتباط بين المتغيرات في غاية الأهمية لأنها تعني تقدير درجة الارتباط بين متغيرين أو أكثر وتتراوح معاملات الارتباط بين صفر و واحد بإشارة موجبة أو سالبة . وتشير القيم التي تقترب من (1) الى وجود ارتباط قوي نسبياً أما تلك التي تقترب من صفر فتشير إلى ارتباط ضعيف نسبياً **(بخيت وفتح الله، 2006: 96-97).** لبيان حجم العلاقة و اتجاهها بين متغيرات مبحوثة نستعين بالجدول(6):

الجدول (6): نتائج اختبار(Correlation) لاظهار علاقات الارتباطية بين متغيرات النموذج

نموذج الاول الصادرات			
المغيرات	حجم العلاقة	مستوى الارتباط	نوع العلاقة

الايرادات العامة	0.9868	قوي جداً	طردية
النفقات العامة	0.9224	قوي جداً	طردية
النموذج الثاني الاستيرادات			
الايرادات العامة	0.7879	جيدة	طردية
النفقات العامة	0.9058	قوي جداً	طردية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

ومن خلال نتائج الجدول الأعلى يتضح أن هناك علاقة طردية بين كافة المتغيرات المبحوثة مع معدل الصادرات والأستيرادات وهذا النتائج يوافق مع النظرية والمنطق الاقتصادي ، كما موضح أن مستوى الارتباط لكافة المتغيرات قوي جداً .

خامساً: التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Co-integration test.)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة و الارتباط بين المتغيرات المستخدمة. فإنّ اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات المبحوثة، و من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، حتى يسمح باجراء التقدير للنموذج **(الرشيد ومحمود،2010: 63).** وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (7) .

الجدول (7) : نتائج اختبار(Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

المتغيرات	Critical Value 0.05	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Trace Statistic
الصادرات	0.0411	31.50946	0.0012	70.72418
الأستيرادات	0.0119	28.73205	0.0168	39.21472
الايرادات العامة	0.6848	7.257504	0.435	10.48266
النفقات العامة	0.0725	3.225161	0.072	3.225161

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

من خلال الجدول (7) يشير اختبار إلى وجود(متغيرين) تكامل مشترك عند مستوى (0.05%) ، وبهذايشير الى رفض فرضية العدم التي تشير الى انعدام علاقة احصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج . وايضاً تشير اختبار القيمة الذاتية القصوى الى وجود تكامل مشترك عند مستوى (0.05%) يدل على رفض الفرضية العدم التي تشير الى انعدام علاقة أحصائية .لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصادياً و احصائياً و قياسياً، وهذه النتائج تدعم إجراء تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحاً.

سادساً: تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

إن الهدف الرئيسي من تقدير هذا النماذج هو تحديد حجم العوامل المؤثرة على المتغير التابع وعلاقتها به، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على النموذج (ARDL) لكي تتوافق النتائج مع المنطوق الاقتصادي و تحقيق الفرضيات الاحصائية و القياسية،: يعد اختبار التكامل المشترك الخطوة االولى لتأكد من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الأجل) بين المتغير المستقل والمتغير التابع، من خلال مقارنة قيمة(F-statistic) مع قيم الحدود العليا والتي تكون موزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة،(Taha,Rabiul,2021,p:169) ,ونتائج التقدير على النحو الأتي:

الجدول(8): نتائج اختبار الحدود(Boun ds Test) الخاص بنموذج ARDL

نموذج الأستيرادات			نموذج الصادرات		
K	Value	Test Statistic	K	Value	Test Statistic
2	6.703839	F. Statistic	2	118.6895	F. Statistic
Critical Value Bonds Test			Critical Value Bonds Test		
I(1) Upper	I(0) Lower	Significant Level	I(1) Upper	I(0) Lower	Significant Level
3.35	2.63	%10	3.35	**2.63**	**%10**
3.87	3.1	%5	3.87	3.1	**%5**
4.38	3.55	2.5	4.38	3.55	
5	4.13	%1	5	4.13	**%1**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004 -2022) باستخدام البرنامج E-views 12

يلاحظ من خلال الجدول(8) لنموذج الصادرات ان قيمة إحصائية لاختبار(F) تساوي(**118.6895**) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلي لقيمة F الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة، فإننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع عند مستوي من القيم الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1% ، 2.5% ,5% ،10%), وهذه النتائج تدعم إجراء تقديرات قصيرة وطويلة الاجل خلال استخدام نموذج(ARDL).

اما النموذج الأستيرادات فأن قيمة إحصائية لاختبار (F) تساوي(**6.703839**) اكبر من القيم الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1% ، 5% ،10%) ، وهذه النتائج تدعم إجراء تقديرات قصيرة وطويلة الاجل خلال استخدام نموذج(ARDL).

الجدول (9): تقديرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

نموذج الأول الصادرات				
	تقديرات قصيرة الاجل		تقديرات طويلة الاجل	
Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
GR	0.692969	0.0000	1.089948	0.0000
OV	0.064013	0.0041	0.100684	0.0027
Coint Eq(-1) نقطة التوازن	-0.635782	0.0000		
C الحد الثابت	-6.787727	0.0000		
نموذج الثاني الأستيرادات				
GR	0.029071	0.2021	0.266436	0.2498
OV	0.057111	0.0616	0.523419	0.0120
Coint Eq(-1) نقطة التوازن	-0.109112	0.0000		
C الحد الثابت	-0.400834	0.0214		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

من الجدول اعلاه يتبين أن:

نموذج الصادرات

1. اعتمادًا على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفعت الأيرادات بمقدار 1%، أدّى ذلك إلى زيادة الصادرات بمقدار 0.69%، إلا أن هذا التأثير ارتفع في الأمد طويل حيث بلغ 1.08 %

2. اعتمادًا على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفع النفقات بمقدار 1%، أدّى ذلك إلى زيادة الصادرات بمقدار(0.06 %) إلا أن هذا التأثير ارتفع في الأمد الطويل حيث بلغ ()0.10 % .

3-ان معامل تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) قد جاء سالباً ومعنوياً حيث بلغت قيمته (0.635782 -) عند مستوي معنوية (أقل من 0.05%) مما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل، وأن 63% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (شهر واحد) حيث أن البيانات شهرية من أجل الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل, وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة .

نموذج الأستيرادات

1. اعتمادًا على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، فإن تأثير الأيرات في الأمدين الطويل والقصير غير معنوي احصائياً، بينما كلما ارتفع الأيرادات في الأمد االقصير بمقدار 1%، أدّى ذلك إلى أرتفاع الأستيرادات بمقدار(0.02 %) إلا أن هذا التاثير ارتفع في الأمد الطويل بمقدار(0.26 %) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

2. اعتمادًا على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفعت النفقات بمقدار 1%، أدّى ذلك إلى زيادة الأستيرادات بمقدار (0.05)%، إلا أن هذا التأثير زادة في الأمد الطويل بمقدار (0.52%) .فأن تاثير النفقات في الأمد الطويل والقصير معنوي أحصائياً .

3- يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) قد جاء سالباً ومعنوياً حيث بلغت قيمته (0.109112 -) عند مستوي معنوية (أقل من 0.05%) مما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل، وأن 10% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (شهر واحد) حيث أن البيانات شهرية من أجل الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل, وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة .

سادساً: الاختبارات التشخيصية لمصداقية النماذج المعتمدة (Diagnostic tests

في سبيل ان تكون تقديرات معلمات النماذج أكثر دقة ويعتمد عليها أصحاب القرار ، وكذلك لإمكان استخدام النماذج المقدرة للتنبؤ ، اعتمد هذا البحث على اختبارات تصديقية و تشخيصية عدة على النحو الآتي:

الاختبارات التصديقية :Statistical Tests

وكما نلاحظ هنالك عديد من الاختبارات تصديقية لفحص جودة النماذج المستخدمة الا ان اهمها هي (**R-Squared Adjusted R-Squared , F-test , SSR,Std. Error, AIC**) ، والجدول الآتي يبين القيم والدلالات المعنوية لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (10): نتائج الاختبارات التصديقية للنموذج المقدرة

النماذج	حجم الصادرات	حجم الاستيرادات
الاختبارات والمؤشرات	النتائج / القيم	النتائج / القيم
R-Squared	0.9986	0.980966
Adjusted R2	0.9985	0.980623
F- statistic	39672.63 0.00000	2860.384 0.000000
S.E of regression **SSR**	0.018 0.074	0.049 0.537
AIC	-5.136	-3.163

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

من الجدول اعلاه يتضح :

نموذج الصادرات

1. إن معامل التحديد ((**R-Squared** ومعامل التحديد المعدل (**Adjusted R2**) للنموذج المقدرة والتي تتراوح قيمتها (9986%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابعة وتفسر نحو (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(الصادرات).
2. الاختلاف بين معامل التحديد ((**R-Squared** ومعامل التحديد المعدل (**Adjusted R2**) قليل جدا، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج و حسن التقدير.
3. قيمة (**F**) و بدلالة إحصائية (00.000) وهي اقل من قيمة (**P-Value 0.5**)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ أن قيمة (**Error /Standerd SSR**) مقبولة وجيدة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الإحصائية.
4. **(AIC)** عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدرة ، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة, وكلما كانت القيمة اقل كان افضل، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدرة مقبولة.

نموذج الأستيرات:

1. إن معامل التحديد ((**R-Squared** ومعامل التحديد المعدل (**Adjusted R2**) للنموذج المقدرة والتي تتراوح قيمتها (**0.98096** %) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابعة وتفسر نحو (**98%**) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(الاستيرادات).
2. الاختلاف بين معامل التحديد ((**R-Squared** ومعامل التحديد المعدل (**Adjusted R2**) قليل جدا، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج و حسن التقدير.
3. قيمة (F) و بدلالة إحصائية (**00.000**) وهي اقل من قيمة (**P-Value** 0.5)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ أن قيمة (**Error /Standerd SSR**) مقبولة وجيدة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الإحصائية.

4. (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدرة ، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة, وكلما كانت القيمة اقل كان افضل، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدرة مقبولة

الاختبارات التشخيصية :Econometric Problems Test

هنالك اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستخدمة منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين ، مشكلة التشخيص) ، والجدول الاتي يوضح القيم المعنوية و دلالتها لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (11): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدرة

نوع المشاكل القياسية	الارتباط الذاتي	التعدد الخطي	التشخيص	عدم تجانس التباين	عدم التوزيع الطبيعي
نوع الأختبارات للنماذج	LM	VIF Centered	Ramsey RESET	ARCH	Jarque-Bera
حجم الصادرات	0.1986	Less than 10	0.0089	0.7578	0.573
حجم الأستيرادات	0.5042	Less than 10	0.9113	0.4703	0.599

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

يتبين من الجدول (11) **بان النموذج المعتمدة (الصادرات):** اجتازت كافة الاختبارات القياسية و تجاوزت معظم المشكلات القياسية الاساسية (كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ,عدم تجانس التباين، ا و عدم التوزيع لطبيعي) لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من قيمة **P-Value (0.5** و قيمة المعالم المقدرة لل **(VIF)** اقل من **(10)**وذلك دليل على حسن استخدام النموذج المعتمد,فقط لدينا مشكلة التشخيص.

أما النموذج المعتمدة (الأستيرادات): اجتازت كافة الاختبارات القياسية و تجاوزت جميع المشكلات القياسية الاساسية (كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ,عدم تجانس التباين، التشخيص و عدم التوزيع لطبيعي) لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من قيمة **P-Value (0.5)** و قيمة المعالم المقدرة لل **(VIF)** اقل من **(10)**وذلك دليل على حسن استخدام النموذج المعتمدة.

سابعاً: استقرار المعلمات المقدرة (CUSUM Stability Test/ of Squares and CUSUM)

للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في المعلمات المقدرة في النماذج المعتمدة في هذا البحث يجب استخدام الاختبارات المناسبة مثل (**CUSUM of Squares and CUSUM**) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، ويعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال**(عارف، 2019: 9(و(نجا، 2014: 105).** ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

النموذج الأول الصادرات:

شكل (4)الأشكال البيانية لاستقرار المعلمات المقدرة في النموذج الخاص بالصادرات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

نموذج الثاني الاستيرادات:

شكل (5)الأشكال البيانية لاستقرار المعلمات المقدرة في النموذج الخاص بالأستيرادات

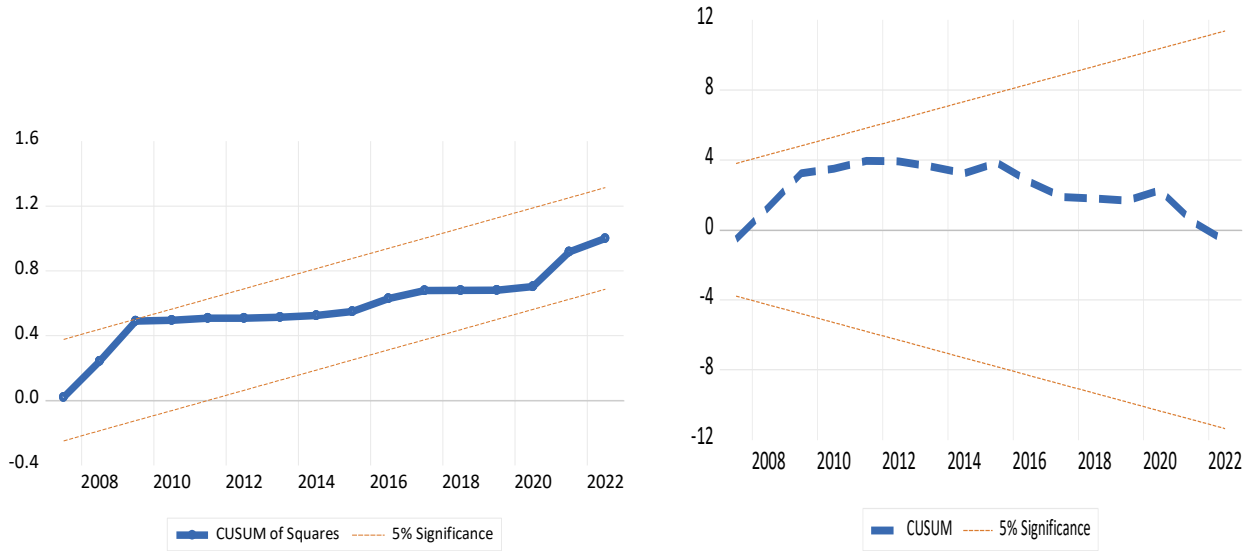

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

من خلال الأشكال الأعلاه فان النماذج المستخدمة مستقرة ، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية(5%).

الاستنتاجات:

1. شهد الميزان التجاري العراقي فائضا في اغلب السنوات وهذا يعود الى حجم الصادرات النفطية الذي يرفع من حجم الصادرات.

2. اتسمت الإيرادات العامة بنمو متصاعد اذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للإيرادات العامة خلال مدة الدراسة (7%) الا انها كانت متذبذبة للاعتمادية المفرطة على عوائد المتأتية من القطاع النفطي التي بلغت متوسط الاهمية النسبية للإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة الى(99%) مما يعطي انطباعا واضحا على ريعية الأقتصاد العراقي.
3. لقد تبين من خلال البحث أن لاسعار النفط تأثير كبير على الموازنة العامة بأرتفاعها وانخفاضها بتأثير أيجابي وسلبي على جانبي الموازنة العامة (الأيرادات العامة والنفقات العامة) وهذا يعكس على الأقتصاد ا العراقي .

4-اظهرت نتائج الاختبارات الاستقرارية للمتغيرات الدراسة للنموذجين وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد لأخذ الفرق الاول ((First Difference)) حسب اختبار (ديكي فولر) واختبار (فيلبس بيرون وعند مستوى الدلالة الاحصائية (1%، 5% ، 10%) ،وبجميع الفروض ونستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

5- اثبتت النتائج القياسية وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفق صيغة(Johansen) - Juselius)، حيث تبين بان هناك عدد من متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة، اذ اظهرت نتائج اختبار الاثر (trace) واحصائية (maximum eigenvalue)) أكبر من القيمة الحرجة Critical value عند مستوى 5% مما يعني وجود التكامل المشترك وان المعادلة متكاملة الامر الذي يشير الى وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وانهم يسيرون بنفس الاتجاه في الاجل الطويل.

6-اثبتت النتائج القياسية ان النموذجين اجتازت كافة الاختبارات القياسية و تجاوزت معظم المشكلات القياسية الاساسية (كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ,عدم تجانس التباين، ا و عدم التوزيع لطبيعي) لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من قيمة **0.5 (P-Value)**

7-ومن خلال نتائج البحث يتضح أن هناك علاقة طردية بين كافة المتغيرات المبحوثة مع معدل الصادرات والأستيرادات وهذا النتائج تتوافق مع النظرية والمنطق الاقتصادي ،

8- أن نتائج الدراسة تتفق مع فرضية البحث القائلة ينطلق البحث من فرضية مفادها ان حالة الموزانة العامة من فائض او عجز يمكن ان يؤثر على الميزان التجاري في العراق في الاتجاه نفسة

المقترحات

1- يقترح الباحث ضرورة تنويع ايرادات الموازنة العامة والذي يمكن ان يقلل من عجز الموازنة العامة وبالتالي ينعكس استقرار الموازنة ايجابا على استقرار الميزان التجاري.
2- تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنويع القاعدة الانتاجية في العراق وهذا سوف يحقق للأقتصاد الاتجاه نحو تقليل الاستيرادات خصوصا وان اغلب السلع المستوردة هي سلع يمكن انتاجها من خلال هذه المشاريع وكذلك زيادة الصادرات من منتجات هذه المشاريع.
3-تفعيل قانون التعرفة الكمركية بشكل اكبر مما يحد ذلك من حجم الاستيرادات التي تستنزف جزء كبير من العملة الاجنبية.
4-انشاء صناديق سيادية في السنوات التي تتسم بفائض في الموازنة العامة بحيث يتم اللجوء الى هذه الصناديق في السنوات التي تشهد انخفاض في الايرادات العامة مما يحقق ذلك الاستقرار في الانفاق العام وبالتالي استقرار اغلب متغيرات الاقتصاد الكلي بما فيها الميزان التجاري.
5- العمل على دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية لغرض زيادة نسبة مساهمتها في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات، وهذا يتحقق من خلال الدعم التدريجي للدولة لهذه القطاعات الى ان تصل المستوى الذي تتمكن من خلاله الوقوف بوجه المنافسة الخارجية.

المصادر:

1- زيارة,رحيم حسوني ودعوش,علي عبد الكاظم,(2019) تاثيراسعارالنفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2017),مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد .

2-شهيب واخرون, (2019)قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري)العجز التوأم) في العراق للمدة(1980-2018) باستخدام منهجية(Granger-Engle),مجلة كلية الادارة والاقتصاد,جامعة واسط..

3-عبد الحميد,قجاتي وعبدالوحيد,صرارمة,ثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية 1980-2019, مجلة نورللدراسات الاقتصادية ,المركزالجامعي نورالبشير ايبيض ,الجزائر,2017.

4- ابوعيدة ,عمر محمود, (2016)تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني.المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية,سلسلة العلوم الانسانية,المجلد 18, العدد1 .

5جديتاوي,قاسم محمد وطراونة,محمد سليمان,(2015)العجز التوأم دراسة حالة ألاردن للفترة (1980-2010),المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية,المجلد2,العدد1 .

6-الجنابي,نبيل مهدي,(2012)أثارعجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي, مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية,جامعة واسط, .

7-الدباغ,أسامة بشيروالجومرد, اثيل عبدالجبار,(2002)المقدمة في الاقتصاد الكلي , دار المناهج للنشر والتوزيع – عمان, .

8- صباح , نزار كاظم و تايه , أريج عبد الزهرة ,(2018) قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي لحالة مصر بإستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة 1985-2016 , المجلة العراقية للعلوم الإدارية , المجلد 14 , العدد 57 .

9-أحمد ، رائد ناجي , (2012)علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق , الطبعة الأولى ، دار العاتك لصناعة الكتاب , القاهرة .

10-عثمان، منال مروان،(2009)دور السياسة المالية في تعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية :دراسة الاقتصاد السوري، رسالة ماجستيرغ.م، جامعة حلب ,كلية الادارة والاقتصاد .

11- ابوعيدة ,عمر محمود,تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني,مصدر سابق.

12- الدليمي , علي احمد درج والدليمي , فيصل غازي فيصل ,(2019) العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق دراسة قياسية , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد (11) , العدد (24) .

13- زيارة , رحيم حسوني ودعدوش , علي عبد الكاظم ,(2019) تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2017 , مجلة العلوم الادارية والاقتصادية , جامعة بغداد , المجلد (25) , العدد (114) .

14-الحجار, بسام, (2003) العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان .

15-مخيش,أهاب,(2019)أثرتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري ,دراسة حالة-الجزائر-, رسالة ماجستير غ.م ,جامعة محمد بوضياف - المسيلة كلية العلوم االقتصادية والتجارية .

16-الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن والخشالي ، منجد عبد اللطيف(2006) المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، دار المناهج، عمان, .
17- علوش,جعفر باقر محمود, (2015) بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(1980-2011)باستخدام تحليل السببية,مجلة الكوت للعلوم االقتصادية واالدارية . تصدرعن كلية اإلدارة واالقتصاد/جامعة واسط العدد17 .
18- خالد ياسين كاظم القيسي، وحدة الموازنة العامة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، وكذلك انظر: فاطمة بنت أحمد ولد عبد الله، مصدر سابق، ص **18.**
19- سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997 .
20- محمد جمال ذنيبات، (2003)المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن .
21- فوزي عطوي)2003(المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت . لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.
22- خديجة جمعة الزويني (2008) الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة الحادية والثلاثون . العدد ،73 .
23-Rauf, Abdul & Khan, Abdul Qayyum, (2011), " An Empirical Study to Find The Relationship Between Trade Deficit and Budget Deficit in Pakistan", Academic Research International. Vol 1,Issue, 3. pp36 -45
24-Beetsma, Roel. Giuliodori, Massimo & Klaassen, Franc,(2007), "The Effects of Public Spending Shocks on Trade Balances in the European Union", Journal of Economic Literature, Vol 2, No, 1, pp 1-25.
25- Vamvoukas,G.A.(1999).The twin deficits phenomenon: evidence from Greece. – Appliedl economics,31(9).
26-Sawyer,W.Charles,Richard L. Sprinkle, (2020) . Applied International Economics,5th Edition Publish Routledge.
27-Taha Chaiechi1&Rabul Beg,(2021).Productivity Growth RecoveryMechnisms:An ARDL ApproachLessons from the United States, Japan and south Korea, Bulletin of Applied Economics,8(2)
28. البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للاحصاء والابحاث , النشرات السنوية المتفرقة,من(2004-2022).